

**التمكين!
والشمول!**
لبنات بناء المجتمعات الذكية
في عالم موصول
14-11 مايو 2016،
شرم الشيخ، مصر



تقرير رئيس الندوة العالمية السادسة عشرة لمنظمي الاتصالات



ملخص تنفيذي



استقطبت الندوة العالمية السادسة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-16)، التي عُقدت في شرم الشيخ، بمصر، في الفترة من 11 إلى 14 مايو 2016، ما يربو على 540 مشاركاً من بينهم وزراء حكوميون ورؤساء هيئات تنظيمية ومسؤولون تنفيذيون كبار في دوائر الصناعة من 64 بلداً. وقد نظم الاتحاد الدولي للاتصالات هذه الندوة بالتعاون مع حكومة مصر وبرعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية. وقد ترأس الندوة معالي الوزير ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورئيس مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) بمصر، وكان موضوعها: "التمكين والشمول! لبنات بناء المجتمعات الذكية في عالم موصول".

فرص جديدة في مجال الأعمال التجارية، وإتاحة النفاذ الآمن والمطمئن والشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتمكين من استخدامها في عالم ذكي موصول.

وقد نظمت سلسلة من الأحداث السابقة للندوة يوم 11 مايو 2016 بما في ذلك المؤتمر المواضيعي المسبق الأول للندوة بعنوان [الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي](#)، الذي نُظم بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والتحالف من أجل الإدماج المالي (AFI)، وحكومة مصر، وشركاء آخرين. كما تضمنت أحداث اليوم السابق للندوة [الاجتماع الإقليمي للرابطات التنظيمية \(RA\) واجتماع كبار مسؤولي التنظيم من القطاع الخاص \(CRO\)](#) السادس. ويمكن الاطلاع على تقارير هذه الاجتماعات على المواقع الإلكترونية الخاصة بها.

وخلال برنامج الندوة الشامل الذي دام أربعة أيام، أقر المشاركون بالدور الرئيسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إرساء القاعدة الأساسية التي سيُستند إليها لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأقر المشاركون بأهمية تعزيز حوار شامل للتصدي بشكل أفضل للتحديات التي تطرحها المجتمعات الذكية وتحرير الإمكانات التي ينطوي عليها النظام الإيكولوجي الرقمي. والقصد من هذا الحوار الشامل هو توسيع نطاق المناقشات خارج وفيما بين القطاعات وأصحاب المصلحة، ووضع تهُج تعاونية مشتركة بين القطاعات في مجال التنظيم، والانتقال من التنظيم الرأسي إلى التنظيم التعاوني للجيل الخامس، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتمثيلاً للمواطنين وتمكينهم، والنهوض بالابتكار وريادة الأعمال، وتوليد

الخميس 12 مايو 2016

حفل الافتتاح



ورحب المهندس عبد الواحد ترحيباً حاراً بالمشاركين وشكرهم على وجودهم في شرم الشيخ، مدينة السلام. وأشار إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر وأقر بأهمية العمل بتكاتف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الماضية. وشدد على ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لتوليد القيم وتشجيع الابتكار والإبداع وتوفير فرص رقمية عملية للجميع.

حظي حفل الافتتاح بحضور ضيوف مميزين من بينهم السيد هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومعالي الوزير ياسر القاضي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورئيس مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) بمصر ورئيس الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016؛ والمهندس مصطفى عبد الواحد، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر؛ والسيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد؛ والسيد إبراهيم الحداد، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع للاتحاد.

أول حدث تنظيمي رئيسي يُعقد منذ اعتماد المجتمع العالمي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تضم 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة ترمي إلى القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والظلم والتصدي لتغير المناخ بحلول عام 2030، وأكد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه. وأضاف قائلاً: "توجد حاجة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عوامل محفزة رئيسية من أجل ركائز التنمية المستدامة الثلاث - التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون لها أهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة."



وفي كلمة ألقاها أمام الحضور، شدد السيد سانو على ضرورة التعاون من أجل إجراء حوار شامل عبر جميع القطاعات وإيجاد حلول مبتكرة تزيد من الفرص الجديدة. فقال: "نحن نحتاج إلى تحديد إطار السياسات التعاونية والتنظيم للاستفادة من الفرص التي يمكن أن يوفرها الاقتصاد الرقمي لجميع السكان في شتى أرجاء العالم. ونحتاج إلى إعطاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملامح بشرية."

وأكد معالي الوزير ياسر القاضي، في كلمته الافتتاحية، التزام مصر منذ قدم الأزل تجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للتنمية. فقال "نحن ندرك في مصر قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تغيير حياة مواطنينا للأفضل، وعلى إنشاء مجتمعات عالمية أكثر توصيلاً بتوسيع نطاق النفاذ إلى المعارف والخدمات المالية والرعاية الصحية، وتوفير فرص جديدة للأعمال وتوفير خيارات أكبر للمستهلكين عن طريق سياسات ولوائح فعّالة." كما أكد الوزير القاضي أهمية التعاون الدولي داخل مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الهدف الطموح وتحقيق الفائدة للمجتمعات العالمية.

وبعد أن أعرب السيد جاو عن شكره للحكومة المصرية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على كرم الضيافة وعلى استضافة هذه الدورة من الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، شدد على ما تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانات لتحسين نواتج التنمية في العالمين النامي والمتقدم. وأضاف أن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016 هي

مناقشة القادة: ما بعد 2020 - التحديات، والفرص، والسيناريوهات



Source: <http://thefutureagency.com>

وأشار المتحاورون إلى أن التكنولوجيا المتغيرة وأبرزت تحديات وفرصاً في العالم المادي والرقمي والبيولوجي. وصحيح أن هذا الوضع سيؤدي إلى تحويل المجتمع، إلا أنه ينبغي للمنظمين وواضعي السياسات ألا ينسوا أن الأمر يتعلق بالإنسان وليس فقط بالآلات.

وأشار المتحاورون أيضاً إلى أن المجتمعات "الذكية" والمدن "الذكية" لا تعني استخدام المزيد من التكنولوجيات فحسب، وإنما تعني أكثر بناء نظام إيكولوجي شامل لتكنولوجيا المعلومات

تولى السيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، إدارة مناقشة القادة التي تضمنت كلمة مهمة ألقاها السيد كمال حسينوفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكنية والتطبيقات الإلكترونية في مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، حيث مهدت للمناقشات. وكان من بين المجتمعين معالي الوزير ياسر القاضي، رئيس الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016، والسيدة كاتلين ريفير-سميث، المديرية التنفيذية لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة في جزر البهاما؛ والدكتور إبراهيم سرحان، الرئيس والمدير الإداري للمعاملات المالية الإلكترونية، بمصر؛ والسيد سرج إسونغ الأمين التنفيذي في هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) في الغابون؛ والمهندس تامر جادالله، المدير التنفيذي لتليكوم مصر؛ والسيد كالبك غودي، نائب الرئيس للشؤون القانونية والتنظيمية في OneWeb. وتمحورت المناقشات حول نوع الأطر السياسية والتنظيمية الواجب اعتمادها لتمكين التكنولوجيات المثيرة للتغيير من توليد فرص جديدة للجميع بطريقة مستدامة في عصر البيانات الضخمة وإنترنت جميع الأشياء والتعلم الآلي والبيئات الرقمية الذكية مع الحفاظ في الوقت نفسه على الثقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويجب أن يتسنى للناس الاستفادة من التوصلية لتستطيع
تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحقيق أهداف التنمية
المستدامة. ويعني ذلك أن المهارات والثقة عنصران مهمان
لتحقيق عالم موصول فعلاً، شأنهما في ذلك شأن البنية التحتية.
ويتمثل التحدي المائل أمام واضعي سياسات تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات ومنظمي هذه التكنولوجيا في تعزيز
حوار شامل عبر القطاعات - وهو ما يسمى بالجيل الخامس
لتنظيم - من أجل المساهمة في بناء عالم موصول وموثوق به
يتم إدماج الناس فيه وتمكينهم ليتسنى لهم استخدام تكنولوجيات
المعلومات والاتصالات لتحسين حياتهم. ويكمن التحدي أيضاً
في استشراف المستقبل والتفكير في أثر التطورات المستقبلية مثل
الذكاء الاصطناعي وإنترنت جميع الأشياء على المجتمع لتعزيز
الثقة من أجل بناء مجتمعات ذكية موصولة بالفعل يستفيد منها
المواطنون في العالم أجمع.

والاتصالات يفيد المجتمعات والأفراد لضمان إدماج كل المواطنين -
مالياً واجتماعياً وتعليمياً. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيات
المعلومات والاتصالات ومن المجتمعات الذكية لضمان عدم استبعاد
أحد واستفادة الناس من فرص أفضل وجديدة.

وقال المتحدثون إنه ينبغي عدم اعتبار التكنولوجيا أداة
مبيرة للتغيرات فحسب، وإنما يمكن اعتبارها أيضاً أداة لتشجيع
الابتكار والتقدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.
ومن الأمثلة التي جرى التركيز عليها الزراعة الإلكترونية حيث
يؤثر إنترنت الأشياء واستخدام أجهزة الاستشعار والوسائل
الأخرى تأثيراً كبيراً على المحاصيل والحصاد والأسعار. وأشار
المتحاورون إلى أن التوصلية لم تعد تتعلق بتوصيل الناس
فحسب وإنما تتعلق بتوصيل الآلات أيضاً، مما يخلف أثراً على
المجتمع وعلى حياتنا اليومية.

المسار 1 كن ذكياً: لبنات بناء مجتمع ذكي في عالم موصول

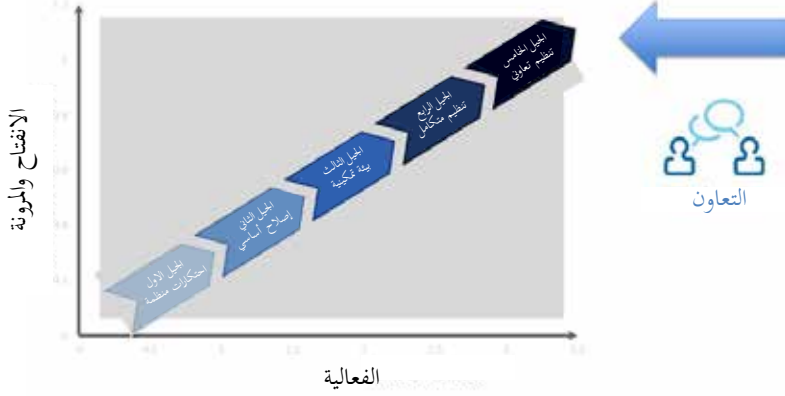
الجلسة الأولى: مشهد تنظيمي متغير: تنظيم تعاوني - كيفية تمهيد الطريق لاعتماد إنترنت الأشياء
والاتصالات من آلة إلى آلة؟



المجتمعات الذكية في عالم موصول، وتلا العرض حلقة نقاش
مع السيد هارندرايال سنغ غروال، مدير مجموعة (إدارة الموارد
والتوصيل البيئي) في الهيئة الوطنية لتنمية اتصالات المعلومات
في سنغافورة؛ والسيد ريني دوني كووني، نائب مدير المكتب

تولى الدكتور عمرو بدوي، عضو مجلس إدارة الجهاز القومي
لتنظيم الاتصالات بمصر، إدارة الجلسة التي استهلّت بعرض
للسيدة صوفي مادينز من مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد،
تناولت فيه ورقة المناقشة المقدمة إلى الندوة بشأن لبنات بناء

تطور تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات

وأقر المتحاورون بوجود عناصر مشتركة وأوجه اختلاف، ومجالات تتداخل فيها القواعد التنظيمية، وتكرار للعمل على صعيد القطاعات. وتتضمن المبادئ المشتركة التي تدعم وتؤسس ركائز المدن الذكية الابتكار والانفتاح والشفافية والتمكين والمشاركة والشمول والكفاءة والإبداع المشترك والتشارك فضلاً عن التعاون. ومن المسائل والحواجز المشتركة التي يواجهها أصحاب المصلحة على نطاق القطاعات قابلية التشغيل البيئي، والأمن، وسلامة البيانات وإمكانية نقلها، والخصوصية، والموثوقية، والشفافية، والثقة، وعدم تكافؤ الفرص، والمنافسة غير العادلة (القوة السوقية الكبيرة)، وجودة الخدمة، والتسعير. وقد برزت الحاجة اليوم إلى تحديد الأدوات التنظيمية والموارد وأدوات الإدارة اللازمة للوصول إلى الجيل الخامس من التنظيم واتخاذ تدابير شاملة قانونية وسياساتية مشتركة بين القطاعات من أجل بناء عالم موصول شامل للجميع. ورغم وجود أمثلة بالفعل على النهج الشاملة (الاستراتيجيات الوطنية الرقمية) والمدن الذكية، فإن هناك حاجة إلى تحديد منابر لإجراء حوار شامل عبر القطاعات وتحقيق التعاون.

الفيدرالي للاتصالات (OFCOM)، بسويسرا؛ والسيد فادي فوزي، مستشار كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشركة Huawei Technologies Co., Ltd؛ والسيد جياكومو مازون، رئيس العلاقات المؤسسية في اتحاد الإذاعات الأوروبية (EBU).

وخلصت المناقشات إلى أن نمو المجتمعات الذكية الموصولة قد أفضى إلى الإقرار بضرورة وجود نظام إيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضم أصحاب المصلحة من جميع القطاعات، وبأن هذا الأمر سيساعد في تعريف التنظيم التعاوني. ويضم النظام الإيكولوجي اليوم مشغلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومقدمي خدماتها، فضلاً عن أصحاب المصلحة العاملين في مجال الخدمات الصحية والإذاعية والتعليمية والمالية وغيرها من القطاعات، باعتبارهم شركاء في توصيل العالم واستحداث قيمة للأفراد والأعمال التجارية والمجتمعات. وقد أفرز ذلك ما يسمى بالجيل الخامس للتنظيم الذي يسعى فيه واضعو السياسات والمنظمون إلى تحديد نهج شامل للعمل معاً بغرض الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عبر القطاعات وتحفيز الابتكار والاستثمار.

الجلسة الثانية: الشمول المالي الرقمي - كيف يمكن تحقيق الشمول للذين ليست لديهم حسابات مصرفية وللمحرومين من التوصيل في المجتمع الذكي القائم اليوم



رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الرابطة العالمية للاتصالات المتنقلة (GSMA).

وتطرقت الجلسة إلى الأساليب المبتكرة لإشراك الذين ليست لديهم حسابات مصرفية والمهمشين مالياً في الاقتصاد الرقمي. وأكدت المناقشة أيضاً على أهمية التعاون الفعلي فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين العاملين في دوائر الصناعة والسوق وعلى الصعيد التنظيمي، من أجل تعزيز تحيئة بيئة تمكينية تتسم بالشفافية والتغلب على العوائق القائمة أمام الشمول المالي الرقمي.

تولى السيد جان-لويس بيه مينغوي، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الكاميرون، إدارة الحوار المتعلق بالشمول المالي الرقمي مع المتحاورين وهم سعادة السيد الأنصاري المشاقبة، نائب رئيس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن وعضو في مجلس إدارتها؛ والسيد هيمانان بايجال، نائب رئيس ماستركارد؛ والدكتورة صفاء ناصر الدين، رئيسة مجلس توصيل شبكات الألياف البصرية للمنزل (FTTH) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؛ والسيد تيري ميليه، نائب كبير لرئيس قسم الأموال والمدفوعات المتنقلة والدفع دون اتصال في شركة أورانج (Orange)؛ والسيد أحمد أ. فرج الله، مدير إدارة نظم الدفع بالبنك المركزي في مصر؛ والسيد جواد عباسي،

الجمعة 13 مايو 2016

المسار 2: نحو مجتمع رقمي ذكي

الجلسة الثالثة: التطورات التكنولوجية في المستقبل: الفرص والتحديات واستراتيجيات الأعمال

وأجمع المتحاورون على أن التطور التكنولوجي هو عامل تحفيزي مهم للنمو الاقتصادي الطويل الأمد. ويسعى أصحاب المصلحة المتعددون المعنيون بالاقتصاد الرقمي الناشئ إلى الابتكار من أجل تقديم خدمات أفضل وزيادة حصصهم السوقية. وتعد الطائرات بدون طيار والجيل الخامس والسواتل وإنترنت الأشياء بضع أمثلة على التكنولوجيات التي قد تصبح أمراً عادياً في بضع سنوات فقط. وسيطلب تطور هذه التكنولوجيات المزيد من عرض النطاق في حين سيعتمد النفاذ إلى الشبكات على أدوات رقمية جديدة. وللبلدان المختلفة اليوم مستويات مختلفة فيما يخص اعتماد التكنولوجيا ولديها أطر مؤسسية مختلفة لإدارة السياسات. وبالتالي، لديها مطالب مختلفة على صعيد الطيف، وتواجه هيئات التنظيم وواضعو السياسات هذا التحدي. ويجب على هذه البلدان تحقيق التوازن بين احتياجات الدولة واحتياجات المجتمع المدني، كما يتعين عليها في هذا الإطار تلبية احتياجات موردي خدمات الاتصالات، القدامى منهم والجديد، فضلاً عن الهيئات الإذاعية ومشغلي السواتل. وشهد المتحاورون بروز مجموعة من القضايا التنظيمية الجديدة. وتُعتبر مسائل إمكانية التشغيل البيني والثقة بالخدمات وحماية المستهلكين من التحديات القديمة التي نُقلت إلى مستوى أعلى.



تولى السيد جاك ستيرن، عضو في مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) بفرنسا، إدارة الجلسة، وكان من بين المتحاورين السيدة كاترين مارتين، مديرة شراكة النفاذ وصاحبة ورقة المناقشة المقدمة إلى الندوة، والعقيد الدكتور ناتي سوكونزات، نائب رئيس الهيئة الوطنية للإذاعة والاتصالات (NBTC) في تايلاند؛ والسيد أحمد أسامة، نائب رئيس الشركة المصرية للاتصالات ومديرها التجاري وعضو في مجلس إدارة شركة "تي إي داتا" وعضو منتدب في الشركة؛ والسيد باتريك ماسامبو، نائب المدير العام للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO) ومدير الشؤون التقنية فيها؛ والسيد بيتر بيتش، المدير التنفيذي لشركة إنتل؛ والسيد شيف باخشي، نائب رئيس العلاقات مع دوائر الصناعة في شركة إريكسون.

وأشار المتحاورون بوجه أعم إلى إمكانية النظر في اعتماد تنظيم غير صارم فيما تستجيب الأسواق للمستجدات. وأشار المتحاورون أيضاً إلى أن احتياجات التنمية البشرية تؤخذ في الاعتبار في إطار التنظيم ويعطى لها الأولوية. وعلى نحو مماثل، فإن اعتماد نصح للتنظيم يقوم على تعاون أكبر أمر أساسي لنجاحه وتأثيره على المدى الطويل.

وتلقي وتيرة الابتكارات بثقلها على مخططات التنظيم القائمة وتتطلب توفير قدر أكبر من المرونة التي تشجع بدورها على الابتكار وتحث المستثمرين على المجازفة أيضاً. وتتقدم التكنولوجيا بوجه عام بوتيرة أسرع من التنظيم، وفي هذا السياق، يمكن أن ينظر المنظّمون في اعتماد التساهل التنظيمي عند الاقتضاء وجعل التكنولوجيا تتبلور قبل وضع القواعد التنظيمية.

الجلسة الرابعة: التمكين! ما يمكن أن تقدمه لك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات!



انتشار واعتماد التكنولوجيات والتطبيقات الرقمية الموصولة، يتغير مشهد الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريعاً. ويعد هذا القطاع الصناعي الجديد في حد ذاته مصدراً محتملاً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يولد أعمالاً تجارية جديدة ووظائف جديدة وفرصاً جديدة لتمكين المواطنين والأعمال التجارية. ولكن كما جرى التشديد عليه، فإن التطبيقات تقترن أيضاً بشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتمد عليها، و"تحتاج البنية التحتية الرقمية إلى المحتوى إلا أن المحتوى يحتاج إلى بنية تحتية رقمية". وأشار المتحاورون أيضاً إلى أن الأمور التي تمثل اليوم حلاً للأقتصاد القائم على التطبيقات ستصبح المعيار غداً، بمعنى أنه يجب على المنظمين وواضعي السياسات الإحجام عن فرض قواعد مشددة على النماذج الجديدة للأعمال التجارية التعاونية والتركيز على ضمان حماية المستهلكين والخصوصية والأمن السيبراني وجودة الخدمات.

وعُقدت في اليوم الثاني جلسة إعلامية عن مبادرة الاتحاد المعنونة "دعونا نحوب العالم" التي أطلقها براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد بشأن التحول الدولي المتنقل

تولى إدارة الجلسة الدكتور درازن لوتشيك، رئيس مجلس وكالة البريد والاتصالات الإلكترونية في كرواتيا (HAKOM)، واستُهلّت الجلسة بعرض مقتضب لنتائج ورقة المناقشة المقدمة إلى الندوة بشأن القوة السوقية والتنظيم والاقتصاد القائم على التطبيقات قدمه السيد سكوت مينهان من شركة Windsor Place Consulting وصاحب ورقة المناقشة. وكان من بين المتحاورين السيد جيرمان أرياس من لجنة تنظيم الاتصالات (CRC) في كولومبيا؛ والسيد تشارلز ميلوغو من وكالة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) في بوركينا فاصو؛ والسيد ثيو كوسمورا من Socialeco؛ والسيد راؤول إشبيريا من جمعية الإنترنت.

وتباحث المتحاورون في الأثر الذي يولده الاقتصاد القائم على التطبيقات في تحفيز النفاذ وتعزيز المنافسة في الأسواق، وفي ضرورة استحداث قواعد وعمليات جديدة لإدارة الخلل في التطبيقات الرقمية الجديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في قطاعات أخرى من الاقتصاد من قبيل المالية والنقل والسكن. ولن يؤثر هذا الخلل على الاقتصاد فحسب وإنما سيؤثر أيضاً على حياتنا اليومية. وبفعل سرعة

بشأن التحول الدولي المتنقل لتبادل المعارف والتجارب، وتحديد لبنات بناء التحول الدولي المتنقل، والقيام في نهاية المطاف باعتماد مبادئ توجيهية استراتيجية لأفضل الممارسات على أعلى المستويات.

(IMR). إن أحد أهداف هذه المبادرة، كما عرضته السيدة كارمن برادو-فاغندر، كبيرة مسؤولي البرامج بمكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، هو العمل مع رابطات التنظيم الإقليمية والشركاء المعنيين الآخرين من أجل تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة

الجلسة الخامسة: الشمول!



الشمول، ينبغي إزالة الحواجز ووضع السياسات الرامية إلى تنمية وتحسين المهارات الرقمية للأفراد (بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة) والمجتمعات بما يمكن الناس من تطوير المحتويات والتطبيقات، ومن الابتكار وتوليد فرص جديدة في مجال الأعمال التجارية الرقمية. وقالوا إن هذه الريادة الحيوية للأعمال القائمة على استحداث التطبيقات والمحتويات الرقمية، ستؤدي إلى زيادة الحركة وتقتضي زيادة الاستثمار في البنية التحتية مما سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد. كما جرى التشديد على ضرورة تحول النساء من مجرد مستخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مبدعات ومساهمات في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصاحبات مشاريع. وينبغي موازنة الأساليب التدريبية أو البرامج الدراسية التقليدية لتعزيز الابتكار وتيسير زيادة المشاريع في ظل الاقتصاد التعاوني الرقمي.

تولى السيد عبد الكريم صومايلىا، الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)، إدارة المناقشة بشأن "الشمول!"، وكان من بين المتحاورين السيد رام سواك شارما، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في الهند؛ والسيدة كاترينا بيلاي، مستشارة في الهيئة الوطنية لتنظيم الاتصالات في جنوب إفريقيا (ICASA)؛ والسيدة أميناتا غاربا، مديرة مكتب تسجيل الإنترنت الإقليمي لإفريقيا (AFRINIC)؛ والسيد خالد حجازي، مدير قطاع الشؤون الخارجية لشركة فودافون مصر؛ والسيدة روان نبيل عمار، طالبة في الهندسة بجامعة القاهرة.

وعرض المتحاورون تجاربهم وآراءهم في مجال الابتكار وطرق تيسير ريادة الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي. وأشار إلى أن تحديد التمكين الرقمي يعني أن المستهلكين يتمتعون بالقدرة على اتخاذ القرارات ولهم الخيار في ذلك. وبغية تحقيق

الجلسة السادسة: آثار المجتمعات الذكية في الحياة الواقعية - كيف يمكن الحفاظ على الثقة؟

العالمية الرقمية اليوم ولكن هناك بعض القواعد التي بدأت تظهر. وسيؤدي المنظّمون دوراً مهماً في مجال الفهم والتعليم والإنفاذ والتعاون مع جهات أخرى لضمان شيوع هذه القواعد الناشئة وتعزيز الثقة في العالم الرقمي.

وقال المتحاورون إنه ينبغي تحقيق التوازن بين الخصوصية وحماية البيانات والأمن واحتياجات المجتمع الأخرى، وتحديد هذه المفاهيم. ومن المهم في مجتمع ذكي التقليل من جمع البيانات الشخصية إلى أدنى حد من أجل حماية المستهلكين. وتم ذكر المبادئ التوجيهية لحماية البيانات الضخمة والبيانات الشخصية، المعتمدة في جمهورية كوريا لتشجيع صناعة البيانات الضخمة وتفادي سوء استخدام المعلومات الشخصية، كمبادرة متخذة للحفاظ على الخصوصية والثقة. وتم التأكيد أيضاً على أن حماية الخصوصية جزء من الثقة فضلاً عن الشفافية. ويساعد أيضاً إشراك المستخدمين وتثقيفهم في بناء الثقة.

وأجرى البروفيسور الدكتور ماركو جركي، مدير البحوث المتعلقة بالجريمة السيبرانية، تمريناً سيبرانياً يُبين ما ينبغي فعله على الصعيد الحكومي عند حدوث هجوم سيبراني. وأظهر التمرين أهمية التخطيط المسبق، وتحليل مواطن الضعف من خلال إجراء تقييم للمخاطر، وبناء قدرات الحكومات والجهات الفاعلة في السوق كي تكون مستعدة وجاهزة للخروج بحلول عند وقوع هجوم سيبراني.



ضمت المناقشة، التي تولى إدارتها السيد سيد إسماعيل شاه، رئيس هيئة الاتصالات الباكستانية (PTA) في باكستان، المتحاورين الآتيين: البروفيسور دووي كورف، وهو بروفيسور فخري في القانون الدولي، بجامعة لندن ميتروبوليتان وصاحب ورقة المناقشة المقدمة إلى الندوة بشأن الحفاظ على الثقة في مجتمع موصول؛ والسيد كيجو لي، عضو في لجنة الاتصالات الكورية (KCC)، بجمهورية كوريا؛ والدكتور شريف هاشم، نائب رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لشؤون الأمن السيبراني (NTRA) في مصر؛ والسيد أحمد مشرفة، طالب في جامعة النيل، حيث طرحوا آراءهم بشأن الخصوصية والثقة والأمن السيبراني وشرحوا كيفية تأثيرها على بناء الثقة. وأكدت المناقشة أهمية الحفاظ على التوازن بين حماية البيانات الشخصية واستخدامها في بيئة رقمية. ولا توجد حالياً قوانين عالمية من حيث التطبيق ترمي إلى حماية البيانات الشخصية في البيئة

السبت 14 مايو 2016

المبادئ التوجيهية الصادرة عن ندوة عام 2016 بشأن أفضل الممارسات: مناقشتها واعتمادها

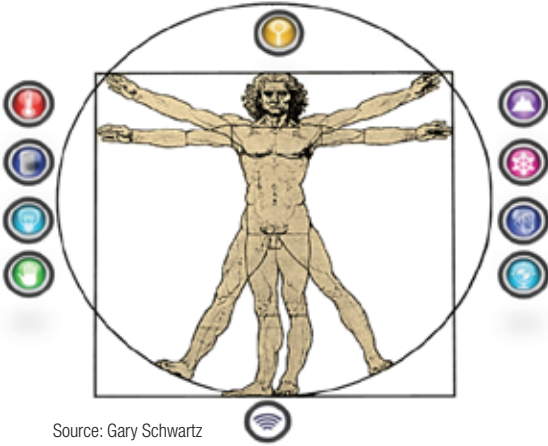
عرض الدكتور السيد عزوز، عضو في مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر، مشروع المبادئ التوجيهية الصادرة عن ندوة عام 2016 بشأن أفضل الممارسات، نيابةً عن معالي السيد ياسر القاضي، رئيس الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016، الذي قام بتنسيق عملية التشاور والصيغة فيما يخص هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنظيم التعاوني الرامي إلى تحقيق الشمول المالي الرقمي. وأكد الدكتور عزوز خلال عرضه أن هذه المبادئ التنظيمية ستيسر استحداث الخدمات المالية الرقمية ونفاذ الجميع إليها من خلال إطلاق القدرات التي تنطوي عليها السوق ذات الوجهين، واتباع نهج تنظيمية جديدة، ومعالجة مظاهر التداخل بين القطاعات المختلفة. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية المقدمة والمعتمدة تعكس روح التوافق التي سادت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات.



لقاء المنظمين – منصة تبادل بين المنظمين

بدأت عملية التبادل التي تولى إدارتها مانويل إيميليو رويز جوتيريز، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات في كوستاريكا (SUTEL)، بكلمة رئيسية ألقاها السيد غاري شوارتز بشأن مستقبل التنظيم في عصر إنترنت الأشياء، تلتها كلمة رئيسية للسيد ماركو جركي بشأن دور المنظمين في عالم سيبراني. وشمل المتحاورون السيد جياكومو مازون، رئيس العلاقات المؤسسية في اتحاد الإذاعات الأوروبية (EBU)، والدكتور السيد عزوز، عضو في مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم





Source: Gary Schwartz

صميمها، علينا أن ندرك أننا نصمم من أجل هذا الإنسان الموجود في صميمها.“

وأشار مدير عملية التبادل إلى وجود نماذج مختلفة للإدارة من منظور تنظيمي. فنظراً إلى التحديات المطروحة نتيجة التقارب والتطور التكنولوجي والأعمال التجارية الجديدة، فضلاً عن البيئة الدينامية التي يواجهها المنظمون وواضعو السياسات، يجب أن يبقى المنظمون متضامنين وسباقين في عملهم وأن يتأقلموا ويستعدوا لمواجهة المستقبل والتعاون مع الآخرين. وأضاف المتحاورون أن التعاون ينبغي أيضاً أن يعزز فهماً مشتركاً للمشاكل التي نحاول التصدي لها، وأن يهدف إلى تمكين الآخرين من المشاركة في النظام الإيكولوجي الرقمي الجديد أو من الاندماج فيه. وقد تكون أمثلة مستقاة من قطاع الطاقة أو من مجال وسائط الإعلام والبيث الإذاعي مثيرة للاهتمام لتنظيم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعكس، ولا سيما في عالم ترتبط فيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى حد كبير بالقطاعات الأخرى. فيُعد التعاون والتعاقد أمرين أساسيين – على صعيد القطاعات وداخل البلدان وبينها وبين المناطق.

الاتصالات بمصر، والسيد جيوفاني م. كينغ، مدير العمليات في المديرية العامة للطاقة والاتصالات والمنافسة بكوراساو.

وبدأ السيد جركي بتقديم أمثلة رائعة تبين كيف يزداد الذكاء الاصطناعي (AI) بدهاءً وكيف تستخدمه بالفعل بعض دوائر الصناعة دون أن يلاحظه الأشخاص. وقال إن الذكاء الاصطناعي سيغير قواعد اللعبة في المستقبل. وفي حين قد يشعر البعض بالقلق من هيمنة الآلات وحلولها محل الإنسان، يرى السيد جركي أن هناك مساراً موازياً وأن الذكاء الاصطناعي سيساعد الإنسان على تحطيم حدوده. ومع أنه يجب تعديل التنظيم ليتلاءم مع التكنولوجيات الجديدة وتنظيم الأمن السيبراني، قد لا يكون التنظيم المتشدد هو المسار الواجب اتباعه. وفي معرض حديثه عن الجهة التي ينبغي أن تتولى مسؤولية هذا الأمر، حدد توجيهين مؤسسين، أولهما توسيع نطاق ولاية منظمي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل الأمن السيبراني، وثانيهما بناء قدرات مؤسسية جديدة لتذليل التعقيدات المتعلقة بالأمن السيبراني والجريمة السيبرانية.

وأوضح السيد شوارتز، إبان انضمامه إلى المناقشة، أنه لفهم سبب نجاح بعض التكنولوجيات والخدمات، من قبيل الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات (مثل Uber وSnapchat)، سيكون الجواب في كونها تضع العنصر البشري في صميمها. فهي تفهم الإنسان وتلمسه وتخدمه. وأردف قائلاً إن الأمر متعلق، في حالة إنترنت الأشياء (IoT)، بوضع الإنسان في النهاية، وبإدخال العنصر البشري في معادلة الاتصالات من آلة إلى آلة (M2M). وشدد على أن هدف المنظمين، شأنهم في ذلك شأن العاملين في دوائر الصناعة، هو فهم البشر من أجل خدمتهم بشكل أفضل. ”إن مستقبل إنترنت الأشياء يكمن في تعزيز فعالية الإنسان وجعله لا يقهر. وفيما نستحدث كل هذه التطبيقات الرائعة التي تخدم الإنسان الموجود في

مسار دوائر الصناعة

النقاش الخاص بقيادة دوائر الصناعة - آثار الابتكار المفتوح والنماذج التجارية الجديدة على التنظيم التعاوني



الوقت نفسه العديد من التحديات، وتحديدًا في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار والاستثمار في مجال الأعمال التجارية.

وأقر المشاركون خلال المناقشة بأنه ينبغي للمنظمين وواضعي السياسات النظر في بذل المزيد من الجهود من أجل استحداث فرص جديدة والتشجيع على تعزيز الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعرب المتحاورون أيضاً عن آرائهم التي توضح أسباب اعتبار موردي الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت أكثر ابتكاراً من الشركات المتعددة الجنسيات المنشأة منذ فترة طويلة. وجرى تسليط الضوء على الخدمات المالية الرقمية بوصفها مثلاً على التنظيم التعاوني. وسلط المشاركون أيضاً الضوء على دور المنظمين في تعزيز بيئة مؤاتية وعلى أهمية العمل معاً لبناء مجتمع يقوم على العدالة والإنصاف.

افتتح السيد سانو مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد أولى مناقشات قادة الصناعة بالندوة، والتي تولى إدارتها السيد شيف باخشي، نائب رئيس العلاقات مع دوائر الصناعة في شركة إريكسون، حيث أكد أهمية مشاركة القطاع الخاص في أعمال قطاع تنمية الاتصالات. وشمل المتحاورون السيد كارلوس كورنيخو، نائب كبير لرئيس ماستركارد؛ والسيد إيف غوتيه، المدير التنفيذي لشركة Orange-Mobinil، بمصر؛ والسيد زرار خان، أحد كبار موظفي التكنولوجيا، في شركة فيفا بالكويت.

وقد تركزت المناقشات على أثر الابتكار المفتوح ونماذج الأعمال الجديدة على التنظيم التعاوني. وأقر بأن النطاق العريض المتنقل هو أداة تمكينية للقطاعات الأخرى التي ينشئ النطاق العريض من خلالها بنية تحتية أفقية بالغة الأهمية تقوم عليها بنية المجتمع الضخمة. وقال المتحاورون إن دوائر الصناعة تواجه في

النقاش الخاص بقيادة دوائر الصناعة - مؤشرات الأداء الرئيسية التنظيمية



المتحدة؛ والسيد غرامبي بوكرا، نائب رئيس قسم الخدمات الحكومية في شركة N-SOFT.

وتنشأ الفرص في بيئة تشجع الاستثمار والابتكار. وأشار المتحاورون إلى ضرورة استناد هذا النوع من البيئات إلى الحوار بين أصحاب المصلحة والمنظمين وإلى توحي الشفافية في اتخاذ القرارات. واعتُبر التوصيل البيني طريقة للتغلب على تحديات العالم الرقمي وفهم الاختلافات بين السياسات التنظيمية وأهداف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أوضح.

وإضافةً إلى ذلك، أكد المتحاورون على أهمية تقييم التجارب السابقة كمياً والتعلم منها. وأشاروا أيضاً إلى أنه في حين ينبغي للمنظمين وواضعي السياسات التمتع بصلاحيات الإنفاذ المناسبة للتصدي للتحديات الناشئة عن عالم رقمي دينامي، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم إلى الآثار السلبية للتنظيم غير المتسق على الحوافز التجارية وبالأهمية البالغة للسياسات الرشيدة في تهيئة بيئة مؤاتية يمكنها تعزيز الابتكار.

بدأت المناقشة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية التنظيمية في إطار التنظيم من الجيل الأول إلى الجيل الرابع التي تولى إدارتها السيد خوسيه توسكانو، المدير العام والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO)، بعرض للسيد كمال حسينوفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكينية والتطبيقات الإلكترونية بمكتب تنمية الاتصالات، تناول فيه المتتبع التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد، وهو أداة لمراقبة وقياس التغيرات التي تحدث في البيئة التنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير تقييم اتجاهات التطور في الأطر القانونية والتنظيمية وتحديدتها.

وشمل المتحاورون السيد بوكرا با، المدير التنفيذي لمجلس رابطة SAMENA للاتصالات ورئيس كبار مسؤولي تنظيم الاتصالات (CRO)؛ والسيد يوري غرين، نائب المدير العام لمؤسسة Intervale بالاتحاد الروسي؛ والسيد طارق البحري، نائب الرئيس للشؤون التنظيمية والخارجية بشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (Du) وهي شركة مساهمة خاصة في الإمارات العربية

المضي قدماً وحفل الاختتام



الراهنة وأجرت مناقشات بشأن التحول الدولي المتنقل وذلك بعد عرض قدمه الاتحاد الدولي للاتصالات عن المبادرة المعنونة "دعونا نحوب العالم" التي أطلقها مدير مكتب تنمية الاتصالات.

وعرض السيد با، المدير التنفيذي لمجلس رابطة Samena للاتصالات ورئيس اجتماع كبار مسؤولي تنظيم الاتصالات في القطاع الخاص (CRO)، الاستنتاجات المنبثقة عن الاجتماع السادس لكبار مسؤولي تنظيم الاتصالات والتي تخلص إلى

احتفالاً بنجاحات الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016، ترأس الجلسة الختامية السيد سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد. وشدد الدكتور بدوي، عضو في مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر، على أن الشمول المالي الرقمي يمكن أن يكون محركاً قوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تحدث عن المبادئ التوجيهية الصادرة عن ندوة عام 2016 بشأن أفضل الممارسات والتي اعتمدها الجهات التنظيمية صباح هذا اليوم. وحيث أيضاً المشاركين على التعاون والعمل معاً لبناء عالم أفضل، ثم تحدث عن التدابير التوجيهية التعاونية التي اعتمدها المشاركون في الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي (GDDFI) الذي جرى يوم 11 مايو. وذكر الحاضرين بأن معالي السيد ياسر القاضي، رئيس ندوة عام 2016، هو الذي تولى تنسيق اجتماعي التشاور.

وعرض السيد أرياس، المدير التنفيذي للجنة تنظيم الاتصالات (CRC) بكولومبيا ورئيس رابطة هيئات تنظيم الاتصالات في أمريكا اللاتينية (REGULATEL)، نتائج اجتماع رابطات الهيئات التنظيمية (RA) المعقود في 11 مايو، نيابة عن السيد بسبس، رئيس شبكة هيئات التنظيم الأورومتوسطية (EMERG). وحضر الاجتماع 12 رابطة تحدثت عن أنشطتها



وأعرب المهندس عبد الواحد، في ملاحظاته الختامية، عن شكره للاتحاد على تنظيمه الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في مصر. وشكر المشاركين على الجودة العالية للمناقشات وعلى مساهمتهم في نجاح هذا الحدث. وأضاف قائلاً: ”ما زلنا نخطو خطواتنا الأولى نحو وضع نوع التنظيم الذي سيمكّن جميع أصحاب المصلحة من تذليل العقبات ويتيح لنا الاستفادة من الفرص الرقمية الجديدة استفادة كاملة“.

وأعرب السيد سانو عن امتنانه للحكومة المصرية على استضافتها للندوة. وشكر الوزير ياسر القاضي على التزامه وعمله المتفاني في ندوة عام 2016 وأعلن عن تعيينه سفيراً للمبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات للسنة القادمة. وشكر أيضاً الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على العمل الجاد الذي أجزه فريق الهيئة والتفاني الذي أبداه وعلى الاستقبال الحار. وعند اختتام الحدث، قال السيد سانو ”بدأنا المناقشة المتعلقة بالتنظيم التعاوني هنا في شرم الشيخ وهذا يمثل نقطة تحول. وستواصل المناقشة بالطبع وسوف نستخدم هذا التنظيم التعاوني للوصول إلى الأشخاص غير الموصولين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم من أجل إدماجهم في مجتمعنا.“



توسع نطاق كبار مسؤولي تنظيم الاتصالات الذين يمثلون جميع أصحاب المصلحة العاملين في دوائر الصناعة، ويعكسون شمول القطاع الخاص. وشدد على أن المشاركين مستعدون للعمل مع المنظمين وعلى أن المنظمين أيضاً أعربوا عن استعدادهم للعمل مع القطاع الخاص. ودعا مزيداً من المنظمين إلى التكاتف من أجل توطيد هذا التعاون.

وبالانتقال إلى الدورة القادمة للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات وإلى المواضيع المقترحة للنظر فيها، اقترح التعليم كموضوع محتمل. وأشار السيد سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، إلى فتح باب التشاور بشأن المواضيع حتى نهاية يونيو 2016 وأعلن أن جزر البهاما ستستضيف الدورة القادمة.

ودعت السيدة ريفير-سميث، المديرية التنفيذية لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة في البهاما، جميع المشاركين إلى القدوم إلى جزر البهاما في الفترة من 11 إلى 14 يوليو 2017 لحضور الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2017. وشكر السيد سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، حكومة جزر البهاما على استضافة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في منطقة البحر الكاريبي في عام 2017، وأشار أيضاً إلى أنه يؤمل أن تعقد دورة عام 2018 في حنيف في يونيو/يوليو 2018.

مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة
بأفضل الممارسات للندوة العالمية
لمنظمي الاتصالات لعام 2016
فيما يخص التنظيم التعاوني من أجل
تحقيق الشمول المالي الرقمي

تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دائم التغيير يحتاج إلى مهارات وُبعد نظر وابتكار. وضع واستعمال أفضل الممارسات بالطريقة المثلى من أجل تسريع جهودنا لمواكبة التغيير والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لدفع التنمية.

مع تطور الاقتصاد الرقمي، سيتضح على الأرجح أن الشمول المالي الرقمي من أهم التطبيقات التحويلية التي يجلبها. ويشكل توفير الخدمات المصرفية للذين ليست لديهم حسابات مصرفية، على غرار توصيل غير الموصلين، معلماً رئيسياً نحو تحقيق النمو والازدهار على الصعيد العالمي. وعند الربط بين التكنولوجيا والمالية، يمكن أن يكون الشمول المالي الرقمي محركاً قوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتطور السوق الرقمية باستمرار مما يدعو إلى أطر تنظيمية جديدة. ويصل الجيل الخامس لتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مرحلة النضج مما يطلق العنان لإمكانات التعاون من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار والاستثمار. والتعاون بين جميع الوكالات الحكومية المختلفة المعنية بالإشراف على الاقتصاد الرقمي أمر ضروري للتأكد من وجود أطر تنظيمية متسقة وقابلة للتنبؤ وعادلة وفعّالة. ويمكن للتنظيم التعاوني أن يدفع الشمول المالي الرقمي إلى الأمام والأعلى، بل ويؤدي إلى تحقيقه، مما يعزز ريادة الأعمال والتجارة الإلكترونية و يتيح خدمات الحكومة الإلكترونية وأنماط العيش المستدامة.

ونحن، المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2016، ندرك أنه لا يوجد نموذج واحد وشامل لأفضل الممارسات، ولكننا نتفق على أن تجارب البلدان يمكن أن تكون مفيدة وترشدنا نحو تحقيق التميز التنظيمي. وفي ظل النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتسم بالتعقيد والدينامية على نحو متزايد، من المهم الاتفاق على مبادئ مشتركة ووضع قواعد واضحة وبسيطة.

ولذا قمنا بتحديد هذه المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات التنظيمية وإقرارها لتيسير نفاذ الجميع إلى الخدمات المالية الرقمية وتميئتها.

إطلاق العنان لإمكانات الأسواق ذات الجانبين

نسلّم بأن إدخال المدفوعات المتنقلة يوفر فرصة كبيرة لنشر خدمات مفيدة ومسؤولة للناس الذين ليست لديهم حسابات مصرفية أو للناس الذين يعانون من نقص الخدمات المصرفية. وتمكّن المنصات المبتكرة ذات الجانبين الخدمات المالية الرقمية كخدمات المصرفية المتنقلة والخدمات المالية المتنقلة والتمويل الصغير وخدمات التجارة المتنقلة وخدمات التحويلات المالية الدولية. وعلى الرغم من أن التنظيم ليس هدفاً في حد ذاته، يمكن النظر في العديد من التدابير التنظيمية للاستفادة من إمكانات هذه المنصات من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي.

يلزم سن أطر قانونية شمولية ومتوازنة لحماية الخصوصية والبيانات وفقاً للمبادئ الأساسية المتفق عليها دولياً. وبغية تعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية الجديدة، من المهم أيضاً توسيع صلاحيات إنفاذ القانون لدى منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشديد العقوبات في حالة الخطأ أو الغش أو إساءة الاستعمال.

ينبغي تنفيذ قواعد وإجراءات واضحة وصريحة لحماية مستعملي الخدمات المالية الرقمية، وخصوصاً فيما يتعلق بأحكام وشروط العقود المبرمة على الخط، واستعمال مقدمي الخدمات للبيانات الشخصية، وتحديد تعريفات للخدمات وجودة الخدمة. وينبغي وضع وتنفيذ آليات شفافة وسريعة وفعّالة للتعامل مع شكاوى المستهلكين.

من الضروري توفير قابلية التشغيل البيئي للمشغلين وموردي الخدمات من أجل جني فوائد الخدمات المالية الرقمية. والتدابير التنظيمية الموجهة للتوصيل البيئي والنفاذ إلى بيانات الخدمات التمكينية غير الخاضعة للتنظيم (USSD) والمسائل المتعلقة بالتعريفات ذات الصلة بالمعاملات المالية الرقمية، من شأنها أن تمكن من توفير خدمات قابلة للتشغيل البيئي على الصعيد الوطني وعالمياً.

يمكن وضع تدابير تنظيمية لخفض تكاليف المعاملات الرقمية والمدفوعات المتنقلة.

وبغية تقييم أثر القواعد التنظيمية الحالية ومن ثم تنقيحها، نرى أن الحاجة تدعو إلى رصد وضع الخدمات المالية الرقمية باستمرار وتقييمها دورياً. وبالمثل، ينبغي مراعاة آراء وتجارب جميع أصحاب المصلحة وتقييمها. وبعد ذلك ينبغي تنقيح السياسات التنظيمية تنقيحاً وافياً.

ابتكار نهج تنظيمية جديدة

نرى أن اعتماد أطر وسياسات تنظيمية مناسبة فيما يتعلق بالخدمات المالية الرقمية سيشجع مقدمي الخدمات على الوصول إلى المحرومين من الخدمات والذين يعانون من نقص الخدمات.

ينبغي أن تستند القواعد التنظيمية الجديدة المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية إلى نصح وظيفي. ويتعين على الهيئات التنظيمية المعنية بمختلف جوانب هذه الخدمات إعادة تقييم أهدافها التنظيمية وبحث أفضل السبل لتحقيقها بغض النظر عن التكنولوجيا أو هياكل السوق التقليدية.

وعلاوةً على ذلك، ينبغي ألا تسمح القواعد التنظيمية بمعاملة تنظيمية مختلفة أو بنهج تنظيمي ذي مسارين فيما يتعلق بالمشغلين الحاليين أو الأطراف الفاعلة الجديدة، من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن القطاع المالي على السواء.

يمكن أن يكون نظام ترخيص أقل تشدداً مناسباً عموماً لإتاحة ازدهار الخدمات المالية الرقمية. ويمكن تصور مخططات ترخيص مبتكرة للدخول إلى السوق بما في ذلك تراخيص مؤقتة ومشروطة.

نؤكد مجدداً أنه ينبغي لجميع المنظمين النظر في تنفيذ أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الدولية من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي على الصعيد الوطني.

معالجة التداخل بين القطاعين

نرى أن الحاجة تدعو إلى تعاون مختلف المنظمين لمعالجة القضايا المتصلة بالشمول المالي الرقمي، من بدايتها إلى اعتمادها لضمان إنصاف المستهلك. وينبغي لمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات المعنية بتنظيم الخدمات المالية وكذلك الهيئات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك أن تكون على علم بصلاحياتها ومسؤولياتها وأن تضطلع بها. وعند تداخل اختصاصاتها، يمكن النظر في وضع آليات محددة لضمان التفاعل بينها (مثل مذكرات التفاهم أو اتفاقات ذات طابع رسمي أقل). وينبغي الاستفادة من مبادئ الإدارة الرشيدة والحلول العملية لوضع نهج تعاوني بحق للتنظيم.

إن وضع إطار وطني سليم من أجل التنظيم التعاوني يسمح إلى حد كبير بإحداث تآزر ملائم للعمل وإتاحة خدمات جديدة على نحو فعال. ويمكن أن يشمل هذا الإطار ما يلي:

مواءمة قانون الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التشريعات المالية والسياسات التنظيمية ذات الصلة ومع تلك المتعلقة بمجالات حاسمة شاملة لعدة قطاعات كحماية المستهلك والأمن السيبراني والخصوصية وحماية البيانات.

الحوار المستمر والتعاون التنظيمي فيما يتعلق بالمنافسة بين مقدمي الخدمات المالية وخدمات الاتصالات ومقدمي الخدمات المتاحة بحرية عبر الإنترنت.

مشاورات واجتماعات دورية مفتوحة مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لرصد تنفيذ السياسات العامة.

يمكن لمواءمة المتطلبات القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بالخدمات المالية الرقمية على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي أن يكون لها تأثير مضاعف على الابتكار والاستثمار في الأسواق الوطنية. ويتعين طرح المسألة على جدول أعمال الرابطة التنظيمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تسهيل انتشار الشمول المالي الرقمي وفوائده في المناطق النامية.



www.itu.int/GSR16

طبع في سويسرا

جنيف، 2016

الصور: الاتحاد الدولي للاتصالات

International Telecommunication Union

Place des Nations

CH-1211 Geneva 20

Switzerland